

المحور الأول: التطور التاريخي لظهور فكرة الدومين العام: سنتناول ضمن المحور كيفية تناول الأنظمة السياسية و الاقتصادية لفكرة الدومين العام، ثم بعد ذلك ننطرق لتناول المشرع الجزائري للدومين العام. 1/ الدومين العام في الأنظمة السياسية والإجتماعية 1- أصل و نشأة فكرة الدومين العام : تعتبر فكرة الدومين العام فكرة قديمة قدم البشرية على الكرة الأرضية، لأنها ملزمة لفكرة تملك الحاكم، و هذا في قوله تعالى: الله ملك السماوات والأرض و ما فيهن و هو على كل شيء قادر" و قوله تعالى: "و أنفقوا مما جعلكم مستخلفين فيه ، فنظرية الملكية يختلف مفهومها بين الشريعة الإسلامية و القانون الوضعي ، فالملكية من منظور الشريعة جماعية أي عمومية كأصل و فردية كإثناء، ما أنها تنتقل لورثته و لا يمكن للإمام أن يتزعزعها منه. أما أصل مطلع الدومين مستمد من التعبير اللاتيني "دومينوس" الذي يعني "دومينيوم" ، ويقصد به الملك في ظل القانون الفرنسي القديم، إذ كانت أملاك الدولة لا تنفصل عن أملاك التاج (الملك)، و إستمر الحال هكذا إلى غاية اندلاع الثورة الفرنسية سنة 1790 ، حيث أثيرت مشكلة الأموال العامة في مجالس الثورة قبل إندلاعها لذلك قد أنشأت هذه المجالس لجنة الأموال العامة في أكتوبر 1789 ، و يستخدم هذا القانون مصطلح "الأموال العمومية أو أملاك الأمة لستبدل سنة 1807 بمصلحة "ملكية الدولة". و لقد كنت أغلب الدول نظام الأموال الوطنية بإختلاف ظلمتها الاقتصادية أو الإجتماعية، بعد ذلك النظام البراري كايلى: 1 - 2 الدومين العام في الشريعة الإسلامية يوجد شبه إجماع على أن الملكية هي: اختصاص أو علاقة بمال أو بحق، يصنع هذا الاختصاص لشخص الحق بالتصرف" أما الملكية العامة فهي: "الملكية التي تخصص اللنفع العام وليس لأحد أن يستأثر بمتملتها دون غيره" أولا : نظرية الأموال العامة في الإسلام وتقوم فكرة الملكية العامة في الإسلام على أساس أن المساواة بينبني البشر تقتضي تخصيص غالبية الأموال والممتلكات لصالح العامة ولتحقيق المصلحة الجماعية سلا تحصر الملكية الفردية في نطاق ضيق ومحدود. وتقوم فكرة الملكية العامة في الإسلام على أساس أن المساواة بينبني البشر تقتضي تخصيص غالبية الأموال والممتلكات لصالح العامة ولتحقيق المصلحة الجماعية بينما تحصر الملكية الفردية في نطاق ضيق ومحدود. يتزم كل فرد من الجماعة باحترام عناصر الملكية العامة والانتفاع بها بالقدر الذي لا يضر فيه بمصالح الآخرين، كما يقع على الجماعة عب: صيانتها والمحافظة عليها بالقدر المطلوب. وينفي الانتفاع بالملكية العامة في النظرية الشرعية بمجموعة من الضوابط،